عمومي 101

المجتمع المدني:
مجال مواطنة وفاعلية مجتمع

تأليف الدكتور وجيه قانصو

أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

المحتويات

المقدمة

المجتمع المدنـيّ مقولة معياريّة مرتكزة على تمـييزات تحـليليّة وبـنيويّـة، نـشأت عبر تـطوُّر تـاريـخيّ طـويـل. وهـذه الـتَّمييزات تحـمل في طـياتـها فـروقـاً وتـنـاقـضات هـي السِّرّ في غـموض مـصطلح المـجتمع المدنـيّ وتناقضه.

المجتمع المدني ذلك الفضاء أو المجال الذي يتوسط بين الدولة والعائلة، ويمكن المجتمع من تنظيم أفعاله وتنظيم نفسه في وجه بنى الدولة والحكومة والمؤسسات التجارية

ويعرف إيرنبورغ المجتمع المدني على أنه: "فضاء مختلف رسمياً عن الجسم السياسي وسلطة الدولة من جهة، وعن المبادرات الهادفة لتلبية المصالح الشخصية أو الفردية والمؤسسات التجارية وإملاءات السوق من جهة أخرى"[1].

وهو تعريف يعتبر المجتمع المدني ذلك الفضاء أو المجال الذي يتوسط بين الدولة والعائلة، ويمكن المجتمع من تنظيم أفعاله وتنظيم نفسه في وجه بنى الدولة والحكومة والمؤسسات التجارية. فلا يندرج نشاطه ضمن النشاط التجاري أو الإنتاجي، لأنه الفضاء المدني الذي يكون فيه الناس شخصيات عمومية، أي منشغلة ومعنية بالشأن العام.

ورغم أن نشاط المجتمع المدني يشارك الدولة في العمل داخل المجال العام، إلا أنه يختلف عن الدولة، لجهة عدم تضمنه ممارسة السلطة أو الإكراه الذي هو من مختصات الدولة حصراً، بل هو مجال تضامني طوعي موجه لخدمة الخير العام، ومتقوماً بأفراد وجـماعـات تـطوعـية، ويهـدف إلى إيـجاد أرضـية مشـتركـة وتكاملية وتعاونية بين الأفعال أو الإرادات الحرة حول مصالح ورغبات وقيم مشتركة.

مجال تضامني طوعي موجه لخدمة الخير العام، ومتقوماً بأفراد وجماعات تطوعية، ويهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة وتكاملية وتعاونية بين الأفعال أو الإرادات الحرة

هذا يجعل مثل هذا النشاط، مغايراً للقطاع الخاص أيضاً بالكامل، الذي قد يشبك جملة إرادات وينتج عن أعمال جمعية، لكنه لا يهدف إلى خدمة الخير العام، بل خدمة مصالح خاصة، سواء أكانت لأفراد أم منظمات أو شركات، أو حتى طوائف دينية وأحزاب سياسية.

1 SELIGMAN, A.B. (1992), The Idea of Civil Society, Princeton University Press, Princeton, NJ., pp. 158-

روابط القرية والأسرة والدين مستثناة من المجتمع المدني لأنها لا تتخذ شكلا منظما وليست طوعية ولا تخدم في حراكها ونشاطها المجال العام

وقد رأى البعض أن المجتمع المدني تعبير مرادف للقطاع الثالث، أو القطاع الطوعي أو القطاع غير الربحي، الذي يشتمل على منظمات ليست جزءاً من الحكومة ولا جزءاً من القطاع الخاص 2.

هذا القطاع يشمل عند البعض الجماعات الأهلية، من قبيل روابط القرية والأسرة والدين. إلا أن البعض الآخر اعتبرها مستثناة من المجتمع المدني، لأنها لا تتخذ شكلاً منظماً، وليست طوعية، ولا تخدم في حراكها ونشاطها المجال العام.

التنوع الواسع والشامل لجماعات المجتمع المدني، الذي يغطي تقريباً جميع شؤون الحياة العامة، يبين أهمية المجتمع المدني في إنعاش الديمقراطية، لجهة توفيرها طرقاً لمشاركة الأفراد في الحياة العامة والاجتماعية بما يتعدى الفرصة الدورية في التصويت، ولجهة التأثير على السوق وراء خيارات المستهلك المحدودة، ولجهة تمكين المواطن في أن يصبح قوة نافذة في مواجهة سلطة الدولة، ولجهة بناء التنوع في المجتمع، ولجهة منع الدولة من التدخل في تفاصيل الحياة الخاصة، ولجهة أن "حرية بناء التضامنات بالطبيعة جزء من حرية الفرد التي لا يمكن نزعها عنه" بحسب قول ألكسي دي توكفيل 3.

بات المجتمع المدني تعبيراً عن ذلك التطلع المستمر إلى مجتمع أكثر مساواة وأكثر مشاركة وأكثر تمثيليّة وعدالة، وعن التّوق إلى مجتمع أقلّ اغتراباً وصنمية مما يزال قائماً.

2 SALAMON, L.M. and H.K. ANHEIER (1992), .In Search of the Nonprofit Sector 1: The Question of Definitions., Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project Working Paper 2, Johns Hopkins University Institute for Policy Studies, Baltim

3 جون اهرنبرغ، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح، حسن ناظم، المؤسسة العربية للترجمة، بيروت لبنان، 2008، ص. 13-29.

سياق تاريخي ونظري

دخلت فكرة المجتمع المدنـيّ إلى الفلسفة السِّياسيّة كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسِّياسة، من خلال الصِّراع داخل فكرة الحقّ الطَّبيعيّ، وبعدها فكرة العقد الاجتماعيّ الّتي بُنِيَت على الأولى. القول بأن الدَّولة تقوم على العقد، تعبير نظري مقصده البعيد اعتبار المجتمع سابقاً على الدَّولة، وقادراً على تنظيم نفسه خارجها، بحيث يكون مصدر شرعيّة الدَّولة ورقيبها.

التشكل التدريجي للأسواق ونشوء الدول القومية، دفع باتجاه صياغة مفهوم جديد للمجتمع المدني بوصفه حضارة ممكنة نشأت بفضل المصلحة الفردية والمنافسة والحاجة. وهو ما أطلق فرصاً غير مسبوقة للحرية في عالم دنيوي يشمل التجارة والعلم والثقافة. بحيث لم يعد بالإمكان فهم العالم بصفته جماعات سياسية متماسكة.

بدأت الأسواق المتسعة باطراد وأنماط التبادل المتطورة والاتصالات المتقدمة ووسائل النقل البعيدة المدى، تقوض الاحتكارات المحلية التي دعمت مجموعات المصالح المحلية والإقطاعية . كما أن السيطرة على التجارة خرجت تدريجياً من قبضة الهيئات المحلية لتنتقل إلى الأجهزة البيروقراطية الملكية المتمركزة لتحميها من خصومها الأرستقراطيين. تعلمت الأنظمة الملكية كيف تستثمر الموارد الوطنية وتوسع التجارة وتشن الحرب، فغدت الأنظمة الملكية المطلقة الكل المميز للتنظيم السياسي في أرجاء أوروبا الغربية، وغدت فكرة مركز واحد لسيادة السلطة الدنيوية شيئاً مركزياً في الفكر السياسي [4].

أخذ مونتسكيو المنشغل بالحد من طغيان السلطة، يفكر بطبقة وسيطة بين الناس والدولة، فوجد في طبقة الأرستقراطية المستقلة المالكة للأرض على نحو مستقل عن إرادة الملك وانفعالات الرعاع، الطبقة الوحيدة القادرة على التوسط بين عموم الناس والدولة، بسبب أنها تنزع إلى التاثير في الملك بتحذيره من مخاطر حكم الغوغاء، والتأثير في الشعب بالتحذير من استبداد الملك.

4عزمي بشارة، المجتمع المدني، مصدر سابق، ص. 57-60

أخذ مونسكيو المنشغل بالحد من طغيان السلطة يفكر بطبقة وسيطة بين الناس والدولة

كان مونتسيكيو أول من وضع التنظيمات الوسيطة في صلب المجتمع المدني، فما- دامت- إرادة الملك لا يمكن أن تكون بذاتها معياراً موثوقاً فإن التحرر يكون بكبح جناح السلطة عبر مؤسسات ذات امتياز أرستقراطي. وجد مونتسكيو الحل بتنظيم ما يسميه مجتمع المجتمعات، أي إقامة فيدرالية الهيئات الوسيطة التي تستطيع أن تخدم التحرر بتقييد كل من السلطة التنفيذية وعنف الدهماء. والدولة المختلطة المتشكلة على هذا النحو ستجمع الفضيلة المدنية للنظام الجمهوري مع سلطة النظام الملكي 5.

جاء توكفيل ليضع المجتمع المدني في ميدان خارج الطبيعة السياسية للبلد وقوانينه، وخارج نطاق الحكومة. فوجده في التنظيمات، غير الأرستقراطية، التي تتوسط بين الفرد والدولة. وجد توكفيل أن الأميركيين يشكلون من كل الأعمار والمراتب والميول تجمعات طوعية من ألف نوع ونوع ، وبيَّن أن الأميركيين"تصدوا بواسطة المؤسسات الحرة لنزوع المساواة إلى عزل البشر بعضهم لبعض، وقد قهروا هذا النزوع" إذ يمكن للتجمعات الطوعية أن تحفز فاعلية المواطن، وأن تربط مصلحة الفرد برفاهية الجماعة والتحكم المحلي بالشؤون العامة. مع توكفيل حل النشاط الطوعي محل الأرستقراطية الموروثة عند مونتسكيو، ومحل المجتمع الأخلاقي عند روسو 6.

كان صميم نظرية توكفيل عن المجتمع المدني، هو في أن تقتصر مسؤوليات الحكومة على ميدانها السياسي. فالمجتمع المدني المؤلف من الأفراد المتساوين يخفف من غلواء الدولة الديمقراطية، وهو الشرط الأساسي للحرية. يقول توكفيل: "إني لأؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن تأسيس الأرستقراطية مرة أخرى في العالم ولكن أؤمن أن المواطنين الخاصين بالتئام شملهم معاً قد يشكلون هيئات ذات ثراء ونفوذ وقوة كبرى" 7.

5جون اهرنبرغ، المجتمع المدني، مصدر سابق، ص. 280-286

6 Alexis de Tocqueville, Democracy in America, Random House, New York, 1990, Vol. 1.

راجع أيضا: جون إهرنبرغ، المجتمع المدني، مصدر سابق: ص. 310-320. راجع ايضاً: عزمي بشارة، المجتمع المدني، مصدر سابق، ص. 212-226

7 ألكسي دو توكفيل، عن الديمقراطية في أميركا، ترجمة بسام حجار، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2007، ص. 91-

لم يعد المجتمع المدني بديلا عن الديمقراطية بل أصبح صمام أمان ضد استبداديتها

لم يعد الخيار عند توكفيل بين دولة ديموقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدنيّ، لأنَّها تمثّله، وبين مجتمع ديموقراطي ينفي الحاجة إلى الدَّولة، لأنَّه قادر على إدارة شؤونه. أصبح الموضوع موضوع دولة ديموقراطية تتعايش في الوقت ذاته وتتوازن مع مجتمع مدنيّ يحدُّها ويكملها في الوقت ذاته، فلم يعد المجتمع المدني بديلاً عن الديموقراطية، بل أصبح صمام أمان ضدَّ استبداديتها. وهو اتجاه عبر عنه إميل دوركهايم بضرورة وجود شبكة أمان من المؤسسات المدنية بين الدَّولة والفرد، من أجل تأمين التَّعاون المتبادل والتَّصدِّي لحالة اغتراب الأفراد وأمراض اجتماعيّة أخرى، ناجمة عن انهيار البنى العضويّة للمجتمع في ظلّ الحداثة.

خصائص المجتمع المدني

أخذ المجتمع المدني في الزمن المعاصر يتخذ جملة خصائص، هي لسان حال اللحظة التاريخية في شروطها المادية وتعقيداتها المؤسساتية، وبُناها العقلانية. وقد ذكر العديد من الباحثين جملة خصائص تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني، يمكن لنا ذكر أهمها [8]:

المجتمع المدني مجال نشاط الأفراد الأحرار، هو مجتمع قائم على حرية التضامن الطوعي المستقل عن الدولة

1. المجتمع المدنيّ مجال نشاط الأفراد الأحرار.

إنَّه الحيِّز الّذي يتصرَّف فيه البشر كأفراد جزئيين خصوصيين لا كأعضاء مباشرين في العائلة أو منعكسين في الدَّولة. فالمجتمع المدني ليس المجتمع الطبيعي، الذي كان أرسطو يعتبره هبة الطبيعة، وليس هو الدولة أو مؤسسة من مؤسساتها، أو تابعاً لها.

8Civil Society and International Development, Amanda Bernard, Henny Helmich and Percy B. Lehning Ed., Council of Europe, OECD Development Center, 1998.
See Also: Axel Hadenius and Fredrik Uggla, Shaping Civil Society, report to the Swedish International Development Ag

2. هو مجتمع قائم على حرية التضامن، أو التضامن الطوعي، المستقل عن الدولة. بحيث لا يسمح للدولة أن تتدخل بالتفاصيل أو عن قرب في شؤون الجمعيات الخاصة. يلمح توكفيل إلى أن "حرية بناء التضامنات هي بالطبيعة جزء من حرية الفرد التي لا يمكن نزعها عنه".

3. يشمل المجتمع المدني تشكيلة واسعة من المنظمات والجمعيات، بعضها تقليدي مثل دور العبادة، والجمعيات الأهلية والمنابر الإعلامية. وبعضها متحرك وحديث، مثل الجمعيات الحقوقية والبيئية وقضايا حقوق الإنسان. إلا أن الجامع بينها جميعاً، هو أنها عبارة عن الفضاء الذي نحتله حين ننخرط فيها لا في النشاط الحكومي ولا في التجارة.

4. يعتبر المجتمع المدني المجال الذي ينمي المواطن من خلاله سيادته، ويبنى مهارته في العمل العام، ويطور وعيه وفهمه لقضايا الحياة العامة. إنه مجال بناء المواطن.

المجتمع المدني هو المجال الذي ينمي المواطن ويبني مهارته ويطور وعيه، إنه مجال بناء المواطن

5. المجتمع المدني يبني الرأسمال الاجتماعي، أي المجال الذي يوسع القيم المشتركة في المجتمع، ويعزز الانتماء الوطني الموحد، وينمي وعي الناس للشأن العام، الأمر الذي يسهل على الدولة تطبيق القوانين.

6. المجتمع المدني فضاء مدني، وحقل وسيط يصل الفرد بالحكومة.

7. المجتمع المدني هو أرض التعدد والاختلاف. فالتعددية علامة المجتمع المدني، بتنوعه واختلافاته. بحكم أنه يقوم على منظمات طوعية. أو جماعات مستندة إلى روابط تعاضدية وتشاركية.

التعددية علامة المجتمع المدني بتنوعه واختلافاته

8. للمجتمع المدني دور تنويري. فالقيم الاجتماعية والثقافية تتطور عبر عمليات توعية وأنشطة جماعية. فمع وجود مجتمع من دون قيم مشتركة، أو في حال وجود قيم متآكلة ومهترئة، لا يعود بإمكان الدولة أن تفرض قراراتها

الـصلبة، بـحكم غـياب الـدعـم الاجتماعي وعـموم الـوعـي المـدني لـدى الافراد.

9. هـو يـسعى نـحو تـحقيق المـساواة في المـجالات الـثلاثـة: الـحقوق المـدنـيّة للمواطَنة، الحقوق الأساسيّة بالمشاركة في الشُّؤون العامَّة، والحقوق الاجتماعيّة. وهي مجالات تشكِّل أركان عمل المجتمع المدنـيّ.

10. اسـتقلال المـجتمع المـدني، بـخاصـة عـن الدولة وعن جميع مرتكزات السلطة في المـجتمع. هـذا الشرط هـو مـعيار تـعريـفي لـلمجتمع المـدني، لـيكون قادراً على صياغة سياساته واستراتيجياته، واختيار قراراته وتنفيذها، والتحكم بموارده الذاتية بعيداً عن تضييق السلطة، وابتزاز قوى المال.

الاستقلال عن الدولة لا يعني الانفصال عنها بل لا بد من تفاعل معها لضمان الديمقراطية

11. قدرة مؤسسات المجتمع المدني على تحسين وتطوير أنظمتها، لتمارس دورها الفاعل في المجال العام.

12. التضمين: بمعنى أن الاستقلال عن الدولة لا يعني الانفصال عنها، بل لا بد من صلات بين المجال المدني والقطاع الخاص، لأجل ضمان حراك ديمقراطي صحيح ومناسب. أي لا بد من مسارات تفاعل وتأثير متبادل بين القطاعات الثلاثة: السياسي، المدني والاقتصادي.

13. الانتماء بين القطاعات، أي على المنظمات أن تفتح أبوابها لأعضاء من قطاعات متعددة ومختلفة في المجتمع. هذا الأمر يصد الميل لتدعيم التجانس بين هوية الجماعات. كما أن انتساب الانتماءات المتعددة لجمعية واحدة، يولد حساً عاما من التسامح والفهم المتبادل في المجتمع بأسره.

14. بنية ديمقراطية داخلية: فلكي نحقق الديمقراطية في الحياة العامة، على المنظمة أن تكون مبنيَّة بطريقة ديمقراطية أيضاً. هذا يفترض، اعتماد وتطبيق الإجراءات التي تسمح باختيار القيادة المسؤولة وتسمح بالتصويت على طردها أو عزلها. وهو أمر يؤدي إلى وجود حلبة تفاعل بين الأعضاء. فالجمعيات التي تقودها النخب قد تكون ناجحة في نشاطها الخارجي، لكن لا يمكنها أن تبني رأسمال اجتماعي. وقد بينت الدراسات حول منظمات محلية في البلدان النامية، أن الأشكال التشاركية في القرار تميل إلى تحسين فاعلية المنظمة.

15. الانتساب الأفقي: أي بناء مؤسسات لا تدار من قبل نخبة ثابتة، بل يكون للعضو العادي فرص التاثير على قراراتها، وفرص الاستفادة من نشاطها إلى أقصى حد. هذا بخلاف الأحزاب التي تقوم غالباً على بنية هرمية، وبخلاف الدولة أيضاً التي تحصر صلاحيات الأمر بيد نخبة قليلة.

16. تعميم القيم التي لم يعد بالإمكان فرضها من الأعلى إلى الأسفل، بل هي حركة أفقية، تتحرك على مستوى قاعدة المجتمع، وتسهم في تعميم الوعي لقيم مشتركة، تسهل على الدولة نفسها عملها.

بقي الحديث عن طبيعة ومنطق العلاقة بين المجتمع المدني من جهة وقطاعي الدولة والسوق من جهة أخرى. كذلك عن التمايزات والتقاطعات الحاصلة بين أنشطة أخرى داخل المجتمع، قد يتسبب التشابه بين أنشطتها، بالخلط بين وظائفها ومهامها. لذلك سنعمد إلى تبيان العلاقة بين المجتمع المدني، وكل من الدولة، الديمقراطية، السوق، الأحزاب السياسية والجماعات الأهلية.

المجتمع المدني والدولة

كان الشَّرط التَّاريخيّ الضَّروريّ للبدء ببلورة فكرة المجتمع المدنيّ كعلاقة بين المواطن والمجتمع والدولة، هو تميُّز المجتمع عن الدَّولة. بيد أن العلاقة بين المجتمع والدَّولة ليست مجرَّد علاقة نفي وإثبات مجرَّدة، وإنمَّا هي علاقة يتحوَّل فيها كلّ من طرفيها إلى مركب مكوَّن للطرف الآخر.

هذا يعني أنَّ تبجيل المجتمع في وجه الدَّولة لا ينجب مجتمعاً مدنياً، بل قد يأتي بعكسه. فالمجتمع المدنيّ يوجد حيث توجد أمَّة سياسيّة من المواطنين مختلفة ليس فقط عن الدَّولة، وإنمَّا أيضاً عن القوميّة حتَّى لو التقت وتطابقت معها في مفترقات تاريخيّة معيَّنة. النزعة إلى تبجيل المجتمع مقابل تقبيح الدَّولة، هي مجرد نزعة منتشرة عند اليسار المهزوم، وبخاصَّة في العالَم الثَّالث [9].

9 عزمي بشارة، المجتمع المدني، مصدر سابق، ص. 24-40.

يقوم المجتمع المدني في فضاء العلاقة المتبادلة مع الدولة. هذا هو الفرق بين المجتمع الطبيعي والمجتمع المدني

إنَّ المـجتمع المـدنـيّ يـقوم فـقط في فـضاء العلاقة المتبادلة مع الدَّولة. هذا هو الفرق أيضاً بين الحرية السِّياسيّة وحرية البدوي الشَّاعريّة، بين المجتمع الطَّبيعيّ وبين المجتمع المدنـيّ. فغياب سيادة الدَّولة يعني في الوقت ذاته غياب المقابلة بين الدَّولة والمجتمع الّتي ينشأ في سياقها المجتمع المدنـيّ بمعناه المتوسط غير المباشر.

كذلك فإن النُّفور من الدَّولة، يعود بالضَّرر على قضيّة المجتمع المدنـيّ ذاتها. إذ إنَّ النُّفور من الدَّولة هو في نهاية الأمر نفور من السِّياسة، والنُّفور من السِّياسة هو ألدُّ أعداء الديموقراطية بل تشجعه معظم الدكتاتوريات، بسبب أنها تشجع على الانكفاء عـن المـشاركـة في الـحياة الـعامَّـة. كما أنـه نـفور تـشجعه الـنَّخبويّـة داخـل الأنـظمة الليبرالية-الديمقراطية، لأنه ينسجم مع فكرة شل يد السلطة عن أكثر أنشطة المجتمع لصالح المبادرة الفردية. المجتمع المدني ليس اللادولة كما يظن البعض ويروج له خطأً، وإنمَّا هو شرط وجود الدَّولة مثلما أنَّ الدَّولة هي شرط وجوده. ودون إدراك ذلك يغيب تماماً البعد التَّحليلي في مفهوم المجتمع المدنـيّ الذي يساعد على فهمه، ويبقى الـبعد المـعياري فـقط لـصالـح شـتى الـتوظـيفات النضالية والأيديولوجية.

تفكك الدولة لا ينتج مجتمعا مدنيا بل يقوي إشكال التضامنات البدائية.

وقد أثبتت التجربة في جميع المناطق الّتي ضـعفت أو تـفكّكت فـيها الـدَّولـة المـركـزيّـة مـن يوغوسلافيا إلى العراق إلى لبنان إلى سوريا، أن تفكُّك الدَّولة وتضعضعها لا ينتج مجتمعاً مدنياً، بل يزيد هذا التَّفكُّك من قوَّة أشكال التَّنظيم الاجتماعي البدائيّة وتضامناتها في مواجهة شريعة الغاب. وهو أمر يحصل أيضاً، ليس فقط حين تنحل الدَّولة المركزية، بل في الهوامش البعيدة عن تأثير الدَّولة المركزيّة القائمة أيضاً، التي تأخذ فيها البنى العضويّة والانتماءات المباشرة (بالولادة) دوراً متضخماً [10].

10صاموئيل هنتنغتون، أنظمة سياسية لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، دار الساقي

من هنا، فإن المجتمع المدني، لا ينشأ من ضعف الدَّولة، وليس نتاجاً لهدم الدولة أو تراجعها أو زعزعتها، بل هو وليد قوَّة الدَّولة وينشأ لموازنة هذه القوَّة في آن. إنَّ موضوع الرَّقابة على الدَّولة قائم لأنَّه (وفقط لأنَّه) باستطاعة الدَّولة أن تراقب المجتمع. ما يعني أن المجتمع المدنيّ هو نتاج تحديد صلاحيات الدَّولة، وهو نتاج تحديد العلاقة بين المجتمع والدَّولة. بل يمكن القول، إن المجتمع من دون الدَّولة، هو المجتمع بكلِّ تخلُّفه وشوفينيته وتعصبه وانغلاقه وذكوريته وكرهه للأجانب ولغير المألوف، واحتقاره للمرأة والطّفل وتجاوز الحقّ العام من قبل المصالح الخاصَّة، المجتمع ليس مجرَّد عفوية صحية وتنظيم ذاتيّ ورأي عام مبلور ذاتياً [11].

لا ينشأ المجتمع المدني من ضعف الدولة، وليس نتاجا لهدم الدولة أو تراجعها، بل هو وليد قوة الدولة وينشأ لموازنة هذه القوة في آن

نتيجة لذلك، لم تعد وظيفة المجتمع المدنيّ الفصل بين المجال الاجتماعيّ ومجال السلطة، وإنمَّا أيضاً التَّوسُّط بينهما. ومجرد الفصل بين الدَّولة والمجتمع، الذي لا يقابله أو يوازنه اتصال ما، يعني أنَّه مقابل الدَّولة تقف عملية إنتاج الحياة الماديّة المنفصلة عن عملية إعادة إنتاج الدَّولة، أي تقف عملية الإنتاج الرَّأسمالية القادرة على إدارة وتنظيم ذاتها عن طريق يد السُّوق الخفيّة مقابل الدَّولة، ما يجعل المجتمع المنفصل عن الدَّولة هو السُّوق الرَّأسمالي الذي لا يرى أكثر من حقوق الفرد بغض النظر عن موقعه الطبقي، يتسامح أخلاقياً في الحقوق الاجتماعية، ويتجاهل نداء العدالة في توزيع منتوج العمل الاجتماعي والثَّروة. ما يؤدي آخر الأمر، وبسبب من يد الاقتصاد الخفية، إلى تحييد الفقراء عن شؤون الحكم مع الاحتفاظ بحقِّهم في انتخاب من يحكمهم، وخلق لامساواة اجتماعية حادة لا تعود تسمح بمشاركة سياسيّة أو اجتماعيّة فعلية، وتمنع إمكانية خلق حيِّز عام، مكرسة عوضاً من ذلك مجتمعاً مدنياً محكوماً لنخبة متنفذة مالياً وسياسياً.

وظيفة المجتمع المدني هو التوسط بين المجال الاجتماعي والدولة

[11] عزمي بشارة، المجتمع المدني، مصدر سابق.

من هنا فإن الدولة والمجتمع المدني يدعمان بعضهما عبر الدعم المشترك لشرعية حكم الدولة. وعلاقتهما متداخلة ومعقدة. فالدولة لا تحل محل المجتمع المدني. وكل جهد لتقوية المجتمع المدني يحصل بالتوازي مع إصلاح الدولة. بحكم ترابط مصيرهما، وإن أي تحول في الدولة يؤثر على المجتمع المدني ودعم المجتمع المدني والحوكمة يسيران معاً.

المجتمع المدني والديمقراطية

رغم أن منظمات المجتمع المدني غير حكومية، إلا أنها تلعب دوراً مهما في انتعاش الديمقراطية، لجهة كونها مؤسسات وسيطة، بين الفرد والعائلة من جهة والدولة والأعمال من جهة أخرى. فهي توفر طرقاً للأفراد للمشاركة في الحياة العامة والاجتماعية وراء الفرصة الدورية للتصويت والتأثير على السوق وراء خيارات المستهلك المحدودة. كما أن هذه المنظمات تعتبر إحدى الركائز الأساسية لبناء التنوع والتعدد في المجتمع، وتسمح للمواطن بالمشاركة في القرار السياسي، وتوفر له قوة التصرف في مواجهة سلطة الدولة.
ويمكن هنا تعداد أهم مداخل المجتمع المدني في تفعيل العملية الديمقراطية [12]:

أولها: أنه يسهم في صنع السياسات العامة، بشرط أن يكون لديه طريق للوصول إلى صنّاع القرار في نقطة مبكرة. فالعديد من اقتراحات تغيير السياسة تنبع من هيئات مفكرة مستقلة، أو حملة منظمات غير حكومية.
ثانيها: أن المجتمع المدني لا يقتصر على سياسة صناعة القانون ولكن على تطبيقه. فالصحافة والهيئات غير الرسمية تراقب وتدقق أداء سياسات الحكومة.
ثالثها: أنه يسهم في حماية وترسيخ الحقوق وحرية الاجتماع والتعبير.

12 Percy Lehning, Towards a Multi-Cultural Civil society: The Role Of Social Capital and Democratic Citizenship, Governance in the Euro-Mediterranean Region. organised by the Dutch government in conjunction with the Dutch presidency of the European Union, 17-18 March 1997, The Hague, The Netherlands
See Also: PUTNAM, R.D. (1993), Making Democracy Work, Princeton University Press, Princeton.
Also See: BLAIR, H. Donors, Democratization and Civil Society: Relating Theory to Practice.,in D. HULME and M. EDWARDS (eds.), NGOs, Donors and States: Too Close for Comfort?, Macmillan, London. 1993.

رابعها: أنه يُفعِّل وينظِّم الاحتجاج الجماعي ضد التعسف السياسي. وقد اعتبرت المحكمة الدستورية الألمانية أن المشاركة في الاحتجاج هو نوع من انخراط فاعل في حياة المجتمع وقضاياه، معترفة بحق الأفراد في التعبير عن رأيهم بهذه الطريقة، بدلاً من التعبير عبر الأحزاب السياسية أو عملية الاقتراع. وهذا يعتبر نوعاً من ممارسة الناس لسيادتهم، بكونهم أحراراً في اختيار كيف يصنعون تعبيرهم السياسي وكيف يعبرّون عنه.

خامسها: أن مؤسساته تلعب دوراً مهماً في بناء التقليد اليومي من الثقة والانخراط الاجتماعي والممارسة الديمقراطية. فهذه الامور لا يمكن أن تبنيها الدولة، لأنها لا تتحقق من فوق إلى أسفل.

سادسها: أنه يمكّن المواطنين من المشاركة في عملية صناعة القرار، وراء النخب الضيقة التي شكلت تقليدياً الجسم السياسي في العديد من الدول النامية. خاصة المهمشين منهم مثل المرأة والأقليات الإثنية والطبقة الفقيرة.

سابعها: أنه يزيد أمام المواطن من وتيرة مراقبة ومطالبة الدولة. بالإضافة إلى جعلها مسؤولة عما تفعله وعما تخفق فيه، من خلال مراقبة نشاط الدولة، تحليل السياسات العامة، ونشر العيوب والمخالفات.

ثامنها: أنه يوفر تعليماً وتنويراً عامين في السياسات الديمقراطية، من خلال المواد التي ينشرها، وما يوفره للمواطنين من توعية حول المشاركة في السياسة الديمقراطية.

تاسعها: أنه يساهم في بناء الثقة والرأسمال الاجتماعي والقيم المشتركة، التي تنتقل إلى الفضاء السياسي وتساعد في ضم المجتمع وتوحده وتسهل فهم التداخل والاتصال بين المجتمع والمصالح المتعددة فيه.

عاشرها: أنه مصدر حيوي لتقوية الممارسات السياسية الديمقراطية، لأن المنظمات العامة توفر للناس ملكات وفضائل تجعلهم مزودين بطريقة أفضل ليكونوا مواطنين فاعلين سياسياً.

حادي عشر: أنه يخلق تفاعلاً بين الناس، ما يسهل عليهم تنسيق أعمالهم. ففعل المشاركة والجِرَفِيَّة يتطور مع الانخراط في المنظمات، وعبر التفاعل المتكرر مع أناس آخرين، والتعرف إلى رؤى مختلفة لطرق الحياة. هذا يجعلهم أكثر تسامحاً، وتفهماً لمعايير ومعتقدات أخرى، ويسهم في تطوير هوية مشتركة. كذلك فإن التعلم والتدرب يسهم في انخراط الناس في قواعد اللعبة، ليصبحوا أكثر خبرة في تحديد أهداف وأداء مهام عدة. الحياة التشاركية مدرسة أولى للأداء الديمقراطي.

ثاني عشر: الانتشار، وهو تأثير الخبرة التي يكتسبها الناس في المجتمع المدني، على جميع مجالات الحياة العامة بما فيها الحياة السياسية والاقتصادية. فالمجتمع المدني يزود المواطن بقدرة اجتماعية للاتحاد والتعاون لغايات مشتركة، الأمر الذي يخلق سلوكاً مدنياً ومواطنياً مُعمماً.

بات المجتمع المدني سمة الديمقراطية الحديثة، ونشاطه الحر علامة مباشرة على فعاليتها وقوتها واستمراريتها. فالديمقراطية في أصلها الأول، حكم الشعب بالشعب للشعب، وهذا هو صميم عمل المجتمع المدني، الذي مهمته الجوهرية، كشف ألوان السلطات الخفية، وعرض تلاعبات وانتهاكات السلطات المعروفة، ووضع القدرة بيد الفاعلين الاجتماعيين، ليصنعوا مصيرهم بأنفسهم.

المجتمع المدني والقطاع الخاص

كان نشاط القطاع الخاص، في فترة هوبس ولوك وآدم سميث، حقل نشاط فردي، ومجال تعبير حر مقابل تحكمات السلطة. أي كان المجتمع المدني في تلك الفترة هو السوق نفسه، الذي طابق حينها بين المصالح الخاصة ومصالح المجتمع، وفق فكرة اليد الخفية، وجعل المعاملات التجارية الحرة مساحة التعبير الاجتماعي المستقل والمتحرر من قوة الإكراه الجسدي والمعنوي. هذا الأمر جعل فكرة المجتمع المدني عبارة عن القوة الوسيطة التي تقع بين الفرد أو العائلة والدولة. كان المطلوب حينها إيجاد هامش حراك مستقل وحر يوازن سلطة الدولة ويقيدها.

مع توسع الاقتصاد، تضخَّم قطاع الإنتاج، الذي تحول من فسحة نشاط وتعبير اجتماعي وإثبات ذات فردية، إلى نظام يفصل المُنتَج عن مضمونه الإنساني، والاستهلاك عن غايته الأخلاقية، ليصبح قطاعاً ينتج لأجل الإنتاج، وتنحصر عقلانيته في توسيع السوق وتكثيف الإنتاج وزيادة الربح.

هذا الأمر حول النشاط الاقتصادي إلى شبكة علاقات ومراكز قوى تؤثر في الحياة العامة وتنافس الدولة نفسها في تحكمها بالفرد والجماعات، لا من جهة سلطة الإكراه المادي بل من جهة مواردها الواسعة ومداخلها القوية في أساسيات حياة الناس، من حاجات وسبل عيش، بحيث تملك إخضاعهم وتغيير مسار حياتهم عبر حيازتها على إمكانات هائلة ووسائل إقناع وتقنيات تطويع، تجعل الأفراد والجماعات ينصاعون من داخل ذاتهم وبطواعية كاملة.

أصبح هناك قطاعان: قطاع الدولة وقطاع السوق. وكل منهما ينزع إلى تضييق هامش حرية الأفراد واستلاب إرادتهم

أصبح هناك قطاعان، قطاع الدولة، وقطاع السوق أو القطاع الخاص الذي يعنى بالإنتاج والتوزيع والخدمات والاستهلاك، أي بكل ما يتصل ببنية الاقتصاد.

وكل من هذين القطاعين ينزع إلى تضييق هامش حرية الأفراد، واستلاب إرادتهم. فالدولة تميل إلى توسيع دائرة رقابتها على الفرد والجماعات، والتحكم في معظم أوجه الحياة، في حين ينزع اقتصاد السوق، إلى مساومة الفرد على حاجاته الأساسية، وإعادة إنتاج رغباته وتشكيل وعيه وملء أوقات عمله وفراغه والدخول إلى حياته الخاصة ليملي عليه بنعومة كيف يجب أن يعيش، ويفرض عليه أسلوب حياة تستجيب وتتلاءم مع حركة الاستهلاك التي لا تتوقف.

انتقل الاستهلاك من ممارسة حرة إلى سلوك لا واع ومبرمج، يلغي احتمالات الحياة المتنوعة، لصالح نمط حياة وحيد يشبع نهم التملك والاستهلاك.

مع تحول الاقتصاد إلى صناعة ضخمة، ومع ارتباط تقسيم العمل بغايات الربح، ومع اتساع سوق الاستهلاك، وتضخم الرساميل، وتركزها في يد قلة قليلة من الناس، انتقل الإنتاج من سمة عامة للمجتمع، إلى قطاع خاص يتحكم بعملية الإنتاج، ما أحدث توزيعاً سكانياً جديداً، وأنتج تقسيمات طبقية مختلفة عن السابق، وأخذ يعمم قيماً جديدة، ونظم عقاب وثواب، يعيد بها هيكلية العلاقات الاجتماعية لتخدم كثافة الاستهلاك وترفع وتيرته.

بذلك لم يعد الإنتاج ساحة حرية، ومجال تعبير مستقل للفرد أو المجتمع، بل بات كلاهما محكومين لشبكة سيطرة جديدة، قوامها الضرورة والانتظام والتطويع، ومحورها مقايضة حاجات الفرد مقابل التحكم بعمله ووقته الذي يغطي معظم فترات حياته الناشطة. أصبح الإنتاج حقل عبودية جديداً، بعدما كان منطلقاً للتحرر، وأساساً للشعور بالإنجاز والتحقق الفرديين.

هذا الأمر، أدى إلى طرح المجتمع المدني، ليس بصفته قوة وسيطة بين الفرد والدولة فحسب، بل بين الفرد والقطاع الخاص أيضاً. بات هنالك ثلاثة قطاعات أساسية: الدولة والسوق والمجتمع المدني.

وهو تقسيم يهدف إلى حفظ استقلالية الفرد والمجتمع عن القطاعين الآخرين، وإيجاد حقل نشاط حر ومستقل، وساحة تعبير غير محكومة بضرورات الإنتاج وحاجات السوق، وغير خاضعة لسلطة وتشريع الدولة.

بذلك، وبعد مرور المجتمع بعدة تمفصلات، نشأ حيّز عام سياسيّ واجتماعيّ متميّز عن آلية السَّطوة وآلية الرِّبح، ولكنَّه ليس جزءاً من الحيِّز الخاص، كما أنَّه ليس مجرَّد مجموع حسابي للحيِّز الخاص. هذا الحيِّز العام هو القطاع الاجتماعيّ السِّياسيّ الّذي يعبرِّ عنه المجتمع المدنيّ بمعناه الضيِّق.

أمام الفهم الجديد لوظيفة المجتمع المدني، حصلت تمايزات مهمة، في دائرة النشاط العام، لم يعد بالإمكان مزجها أو الخلط بينها، بحكم أن الأشياء تكتسب حقيقتها من تمايزها وتميزها عن بعضها. وحين تتخذ وضعية مؤسساتية ومرتكزات قوة تأثير مادية ومعنوية، لا يعود بالإمكان طمسها أو تعريفها وفق الوضعيات السابقة التي كانت سائدة في القرون الوسطى أو عصري النهضة والتنوير.

بات مفهوم المجتمع المدني الحديث يتطلع إلى مجتمع أكثر مساواة وأكثر مشاركة وأكثر تمثيليّة وعدالة، ويتوق إلى مجتمع أقلّ اغتراباً وصنمية.

التمايز هنا، لا يعني الفصل والقطيعة بين القطاعات الثلاثة: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

فكل قطاع يتغذى من وجود الآخر ويتقوى به.

فلا نتحدث هنا عن أنشطة متجاورة لا تلتقي ولا تتفاعل، بل عن فاعليات متعددة حول نشاط واحد، أو حول شبكة أنشطة متداخلة و ممتزجة.

فالتقسيم لا يقصد منه تقسيم أنشطة الحياة العامة، أو تجزئة المجال العام، بل خلق تعددية حول مرجعيات الحدث الواحد، بحيث يحتفظ المجتمع باستقلاله، ويستعيد فعاليته في صناعة الحدث، ويكون الفرد شريكاً كاملاً في إدارة المجال العام إلى جانب الدولة، ويكون لديه القدرة على تغييره أو تعديله.

المجتمع المدني والأحزاب السياسية

هنالك تشابه كبير بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إلى درجة أن بعضهم أدرج الأحزاب السياسية ضمن تشكيلة المجتمع المدني. بالمقابل فإن هنالك اختلافاً جوهرياً في وظائفهما ومهامهما وتكويناتهما الداخلية وبرامج عملهما، يجعل من الصعوبة بمكان اشتمال المجتمع المدني على أنواع عدة من الأطر والنشاطات الحزبية.

أما وجود التماثل والتشابه بينهما، فيمكن ذكرها وفق النقاط الآتية [13]:

1. أن كلاهما تكوينات طوعية، ينسلك الفرد والجماعات في داخلهما بشكل طوعي واختياري. ولا يملك أي منهما أمراً أو سلطة إكراهية.
2. أن كلاهما خارج القطاع الخاص، ولا يتخذان بنية إنتاج اقتصادي، رغم أن كلاهما معرضين للاختراق والتوجيه من قبل سلطة المال.
3. أن كلاهما يتصديان لمروحة واسعة من قضايا الشأن العام. بل نجد أن هنالك تطابقاً بينهما في أكثر المطالب التي يدرجها ويعتمدها كل منهما.
4. أن كلاهما يسعيان للتأثير على القرار السياسي، وعلى التعبئة والتحريك المجتمعي العام لأجل نصرة قضية عامة، عادلة ومحقة.
5. كلاهما يتصديان للحد من سلطة المال، واقتراح قوانين لحماية الحريات والحقوق الخاصة والعامة.

التشابه الكبير بين المجتمع المدني والأحزاب، دفع البعض إلى القول أن المجتمع المدني لا يكون فاعلاً إلا حين يكون ناشطاً في المجال السياسي، وهو المجال الوحيد الذي يمكن من خلاله تمرير مشروع قانون، أو التأثير على القرار السياسي. بحكم أن العمل السياسي، ينقل المطلب والموقف العامين من مجرد صياغة وتعبير مجتمعيين، إلى داخل أروقة القرار السياسي، وينخرط مباشرة في لعبة التفاوض والتسوية والضغط، لتحقيق مطلب أو تبني موقف، أو تعديل قرار.

13 Fifi Benaboud, Civil Society in the Euro-Mediterranean Arena.

بالمقابل، يمكن لنا ذكر وجوه الاختلاف بين كل من المجتمع المدني والأحزاب السياسية وفق النقاط الآتية:

1. أن الأحزاب السياسية لا يقتصر طموحها على نقل مطلب مجتمعي أو حقوقي، بل إن أهم برامجها هو الوصول إلى السلطة، إما عبر شراكة مع مجموعة أحزاب أو تفرد الحزب السياسي بالسلطة وحده. ما يعني أن الأحزاب قد تنتقل من دور الوساطة بين المجتمع والسلطة، إلى موقع السلطة نفسها، فلا تعود قوة وسيطة، بل قوة آمرة.
2. في حين يبقى المجتمع المدني في موقع وساطته ولا يتخلى عنه مهما كانت الاعتبارات. الأحزاب السياسية غايتها النهائية السلطة، المجتمع المدني غايته النهائية مجتمع المواطنين.
3. أن الأحزاب السياسية، لا تتوقف عن ممارسة التعبئة الشعبية، لا لغرض تلبية مطلب أو ترسيخ حق عام، بل لغرض التنافس السياسي بينها للوصول إلى السلطة. في حين أن المجتمع المدني لا يعبئ لأجل غرض سياسي، أو هدف لسلطة أو حكم، بل يبقى منبراً خالصاً للمجتمع والأفراد في داخله. أي تنتهي مهمة المجتمع المدني في قضية من القضايا حين يتم حل هذه القضايا، لينصرف إلى قضية جديدة أو برنامج آخر.
4. أن الخطاب السياسي يختلف عن الخطاب المجتمعي، وأن البنية التنظيمية للأحزاب السياسية تختلف عن ثقافة وبنية جمعيات المجتمع المدني. فمحور خطاب الأحزاب هو المجال السياسي، في حين أن محور خطاب المجتمع المدني هو المجتمع بمكوناته المتعددة. الأحزاب لها في الغالب هرمية تنظيمية عموديَّة، وقرارها يكون عبر نخب قائدة ذات تفويض. أما جمعيات المجتمع المدني فهي في غالبها ذات طبيعة أفقية، تتضاءل في داخلها الفروقات بين أعضائها المنتسبين إليها.
5. أساس التضامن في الأحزاب هو أيديولوجية خاصة تتعلق بمشروعية السلطة والحكم، في حين أن المجتمع المدني لا يحمل أيديولوجية، بل أساس التضامن فيه هو موضوع النشاط الحقوقي والمطلبي نفسه.

هذه الاختلافات، تجعل الاختلاف بين الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني جوهرياً، يصعب إدراج الأحـزاب ضـمن المـجال المـجتمعي، مـا يـجعلها أقـرب إلى أن تـندرج ضـمن المـجال السياسي، الذي محوره عمل السلطة، في تداولها وممارستها والتنافس عليها.

التشابه والاختلاف الجوهريان بينهما، يعني أن المجتمع المدني لا بد من تمايزه عن عمل الأحزاب السياسية من جهة، مع ضرورة التكامل بين نشاطهما من جهة أخرى، أي التقائهما على أرضية تفاعلية، تمكن المجتمع من التأثير الفعلي في القرار السياسي، وتحول الأحزاب السياسية إلى أصداء معبرة عن المجتمع ومصالحه المتنوعة. أي صعود المجتمع المدني إلى مصاف السياسة عبر الأحزاب، ونزول الأحزاب إلى مصاف عموم الناس عبر جمعيات المجتمع المدني.

وقد بينت بحوث معاصرة، أهمية التنظيم المنضبط للمجتمع المدني. وأن غياب نظام أحـزاب فـاعـل في الـبلدان الـنامـية، مـثل أميركا الـلاتـينية، هـو أحـد مـصاعـب الـعلاقـة بين الدولة والمجتمع.

إذ من دون نـظام أحـزاب سياسـية فـاعـلة، فـإن الـعلاقـة بين المجتمع المدني والـدولـة تصبح ضعيفة وواهنة، الأمر الذي يهدد استقرار الديمقراطية نفسها [14].

من هنا، لا بد للمجتمع المدني أن يستقل عن الأحزاب السياسية، وأن يتضمنها في آن، بمعنى أن أحدهما لا يمكنه أن يقوم مقام الآخر، حيث لكل منهما وظيفته ودوره في ديمقراطية مستقرة، ولا يمكن إهمال أو تجاهل وجود أي منهما.

لا بد من التنبيه هنا، إلى أن بعض الأحزاب يسهل قيام المجتمع المدني وبعضها الآخر يعرقل عملها. ما يعني أنه ليست كل الأحزاب على الشاكلة نفسها. فالأحزاب الشعبوية أو الـشمولـية أو الـديـنية أو الـقومـية-الـشوفـينية أو المـذهـبية أو الـطائـفية أو الإثـنية، هـي أحـزاب لا تـعبأ بمـجال مـجتمعي حـر ومـستقل، ولا يـعنيها وجـود مـواطنين أحـرار، بـل غاية ما تريده هو وحدة لا تمايز فيها بين الهوية السياسية والهوية المجتمعية، أو بين المجال العام والخاص، أو بين الهوية الدينية والهوية الوطنية.

هـذا يـعني أن شـكل الأحـزاب الـسياسـية يـحـدد شـكل المـجتمع المـدني، والـعكس صـحيح أيضاً. فالأحزاب العصبوية تقوم على بنى علاقات تقليدية وأهلية وتضامنات عضوية، وتنشط في داخلها التضامنات الجزئية والمحلية.

في حين أن الأحزاب الديمقراطية، لا تنشط إلا عبر تعددية ناشطة في المجتمع، ومن خلال تضامنات طوعية لانخبوية.

---

14 MAINWARING, S. (1995), .Brazil: Weak Parties, Feckless Democracy., in S. MAINWARING and T.R. SCULLY (eds.), Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America,Stanford University Press, Stanford.
See Also: SARTORI, G. (1976), Parties and Party Systems, Cambridge University Press, Cambridge.

المجتمع المدني والجماعات الأهلية

حين كان هاجس الفكر السياسي، الحد من اتساع مدى السلطة، ومنع تضخمها، رأى البعض في التكوينات الطبيعية أو العضوية، أي غير السياسية أو غير الاصطناعية، ضمانة ضد السلطة، وبمثابة وسيط جيد بين السلطة والمجتمع.

تمثل هذا في مسعى مونتيسكيو للحد من سلطة الدولة، فاقترح الطبقة الأرستقراطية وسيطاً بين الملك وعموم الناس، وفي مدح توكفيل للتضامنات المحلية في الولايات المتحدة الأميريكية، بصفتها مرحلة تهيئة وتمهيد للعملية الديمقراطية. أما هيغل، ورغم رؤيته لمجال نشاط اجتماعي مستقل يقوم على الإنتاج، إلا أنه أبقى على العائلة، وما يستتبعها من قرابات وروابط، بصفتها أحد المكونات الجدلية للدولة. بل دعا هيغل إلى عدم التخلي عن البنى العضوية، لأنها تحمي الفرد من الاغتراب عن المجتمع من ناحية، وبصفتها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدنيّ الحديث وسلسلة وسيطة بين الفرد والدولة من ناحية أخرى.

بيد أن هذا ليس سوى تصورٍ للمجتمع المدنيّ في لحظات تطوره التاريخية، وليس بالضرورة الشكل النهائي له. فالمجتمع المدني لم يعد مجرد وسيط بين الدولة والمجتمع، بل عبارة عن قطاع اجتماعي مستقل في مقابل القطاع العام والقطاع الخاص، يهدف إلى تحقيق فعالية ذاتية للمجتمع في تنظيم نفسه وتفعيل دوره في ساحة اشتباكه الميدانية مع الدولة والسوق. وبانتقال الفرد من فرديته إلى مواطنيته، أصبح الأساس في النشاط المدني، لا لحماية الخصوصيات أو تحصين البنى العضوية، بل الانخراط في المجال العام، وبناء تضامنات تسند وتدعم حضور المجتمع في الميدان العام، بحيث لا تستطيع الدولة التفرد بالمواطن وتذريته، ولا يتمكن السوق الاقتصادي من ابتزازه في حاجاته الأساسية[15].

15 عزمي بشارة، المجتمع المدني، مصدر سابق، ص. 275-290. راجع أيضاً: Charles Taylor, Modes of Civil Society, Vol.3, no.1 1990, pp. 95-118.

هذا يعني أن المجتمع المدني الجديد، لم يعد غرضه منحصراً في صد استبداد وتعسف السلطة ضد الفرد أو الجماعات الخاصة، بل انتقل إلى بناء المواطن، أي بناء المجال العام، الذي يتأسس على التفاعل والتكامل بين الدولة وهيئات المجتمع المدني.

في حين أن غرض المفكرين السياسيين في السابق، أي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر تحديداً، هو حماية الفرد من السلطة، ما جعل الجمعيات الأهلية والترابطات العضوية أحد أهم سبل ومجالات هذه الحماية.

هذه الترابطات التقليدية وبسبب أن وجودها معاكس لوجود الدولة، فإن تقلص حيز الدولة يؤدي إلى اتساع مدى الترابطات التقليدية، وكلما قويت الدولة ضاق حضورها إلى حد التفكك الكامل.

نطاق المجتمع المدني هو الدولة، ونطاق الجماعات الأهلية هو اللادولة ونفي لها

وهكذا، حين يصبح أساس نشاط المجتمع المدني هو بناء المواطن عبر مجال عام ناشط وعلاقة جدلية تفاعلية بين المواطن والدولة، فإن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تصبح علاقة تلازم لا تضاد، تجعل قوة ودرجة وجود كل منهما بنفس قوة ودرجة وجود الطرف الآخر. ما يعني أن نطاق المجتمع المدني هو نطاق الدولة، ونطاق الجماعات الأهلية والعضوية هو اللادولة ونفيٌ لها [16].

16 Jeff Haynes, Democracy and Civil Society in the Third World, Politics and New Politial Movements, Blackwell Publisher, Cambridge, 1997, pp. 75-90.

الأسئلة

1. اذكر تعريفاً مختصراً لمفهوم المجتمع المدني
2. هل بالإمكان قيام مجتمع مدني خارج مجال الدولة؟
3. هل تندرج المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية أو الخدماتية ضمن مؤسسات المجتمع المدني ؟
4. هل تعتبر الروابط العائلية من مؤسسات المجتمع المدني ؟
5. هل تعتبر الأحزاب السياسية من قوى المجتمع المدني ؟
6. هل تعتبر أن منظمات المجتمع المدني في بلدك تمارس دورها بفاعلية ؟
7. هل المجتمع المدني ضرورة لترسيخ الديمقراطية ؟
8. هل يمكن إدراج المؤسسات الدينية ضمن المجتمع المدني ؟
9. ما الفرق بين مؤسسات الدولة وجمعيات المجتمع المدني ؟
10. هل ترى أن الروابط العائلية أو العشائرية من مؤسسات المجتمع المدني ؟
11. ما المقصود من أن قوى المجتمع المدني قوى وسيطة بين المجتمع والدولة ؟
12. هل غرض المجتمع المدني إضعاف الدولة ؟

الدكتور وجيه هو أكاديمي ومفكر لبناني حاصل على درجة الدكتوراه في هندسة الإنسان الآلي والتحكم الذكي ودكتوراه في الفلسفة، يعمل الدكتور وجيه أستاذًا في الفلسفة في الجامعة اللبنانية، وهو مؤلف للعديد من الكتب والمقالات حول الفكر العربي الحديث و المعاصر، الفكر الإسلامي، فلسفة التأويل و فلسفة السياسة.